

استخدام أساليب محاسبة التضخم كبديل لقياس القيمة العادلة -دراسة تطبيقية على مؤسسة ENICAB بسكرة لسنة 2019

Using Inflation Accounting Methods As An Input To Measure The Fair Value -An Applied Study On The ENICAB -Biskra 2019

خواري سميرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة،

samira.khaouari@univ-biskra.dz

جوامع إسماعين، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة،

smain.djouamaa@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/14 تاريخ القبول: 2024/10/08 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب محاسبة التضخم كبديل للقياس في ظل غياب الأسواق النشطة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة من خلال دراسة مؤسسة ENICAB، حيث توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على أساليب محاسبة التضخم كمدخل أو أسلوب بديل لتقدير القيمة العادلة في ظل غياب سوق لمالي نشط، حيث تم تقدير القيمة العادلة من خلال استخدام أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة.

الكلمات المفتاحية: تكلفة تاريخية؛ قوائم مالية؛ قياس محاسبي؛ قيمة عادلة؛ التضخم.

تصنيف JEL: M4 ; M41

Abstract: This study aimed at attempt to measure the fair value by using inflation accounting methods as an alternative to measurement in the absence active markets; to achieve this, was used the analytical descriptive approach and the case study approach were relied upon through the ENICAB study, Where the fair value was estimated through the use of the modified historical cost method.

keyword: Accounting measurement, fair value, Financial statements, historical cost, Inflation.

JEL classification code : M4, M41

المؤلف المرسل: خواري سميرة،

الابميل: samira.khaouari@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

إن سعي المؤسسة الدائم إلى تقديم معلومات مالية ذات مصداقية وموثوقية، يجعلها ملزمة بالبحث أن الأسلوب المناسب الذي يمكنها من عرض قوائمها المالية بشكل محين يعبر عن الواقع الاقتصادي وكذا عن وضعيتها المالية الحقيقية في تاريخ إعداد القوائم المالية، وهذا ما يجعل أسلوب التكلفة التاريخية عاجز إلى حد ما من عن مجابهة التغيرات الاقتصادية وتبيان تأثيرها على القوائم المالية، وهذا ما يجعل أسلوب القيمة العادلة هو أحد الحلول التي يمكن من خلالها معالجة ذلك العجز، حيث أن الانتقال من مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق مالي نشط يتطلب العديد من التقنيات للحفاظ على صدق وموثوقية المعلومات المالية، ويجب اختيار الأسلوب المناسب الذي يمكن من الوصول للقيمة العادلة ويأخذ بعين الاعتبار معطيات ومغريات البيئة الاقتصادية والمحاسبية.

1.1 الإشكالية: من خلال هذه الدراسة سنجيب على التساؤل التالي:

هل يمكن استخدام أساليب محاسبة التضخم كبديل لقياس القيمة العادلة لعناصر

قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB-بسكرة؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن استخدام أساليب المحاسبة التضخم كأسلوب بديل لتقدير القيمة العادلة؟

- هل يؤدي تطبيق القيمة العادلة في تحليل قائمة المركز المالي إلى تحسين

مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة ENICAB -بسكرة؟

2.1 أهداف الدراسة: تتجسد أهداف الدراسة في تحديد الإجراءات التي يتم تطبيقها و

المؤشرات التي يتم استخدامها لإعادة تقييم وعرض القوائم المالية بالقيمة العادلة، وإبراز أهمية القياس بالقيمة العادلة خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية.

3.1 منهج الدراسة: للقيام بهذه الدراسة سيتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

في الجزء النظري للدراسة والاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة مؤسسة ENICAB-بسكرة، وذلك بتطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية على قائمة المركز المالي للمؤسسة.

2. ماهية القيمة العادلة:

القيمة العادلة ليست مفهوما جديدا، ولكن لم يتم إضفاء طابع رسمي على تعريفها حتى اصدر بيان معايير المحاسبة الدولية (SFAS).

1.2 تعريف القيمة العادلة: ظهرت العديد من التعاريف من قبل المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية إلا أنه لم يكن هناك تباين واضح حول تفسير محدد لمفهوم القيمة العادلة، فقد تشابهت أغلب التعاريف في مضمونها ومعناها.

- عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة بأنها: " المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال موجودات (البيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة". (Fallouh & Hassen, 2011, p. 128)

- كما عرفت القيمة العادلة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على أنها: "المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين وعالمين بموجب العملية التبادلية وراغبين في المعاملة". (IASB, 2008, p. 1945)

- كما أن النظام المحاسبي المالي SCF قد تبنى نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح عليها "القيمة الحقيقية"، وقد أعطى لها تعريفا لا يختلف جوهريا عن التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الدولية، حيث عرفت بأنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية". (Official Journal, 2009, p. 87)

من خلال التعاريف السابقة تعاريف نجد أن تعريف القيمة العادلة يقوم على مجموعة من الشروط أو البنود، وهي: (Sebti, 2016, p. 110)

- الرغبة: أن يكون لدى طرفي عملية التبادل رغبة التعامل دون وجود أي ضغوطات، كما يجب أن تكون الرغبة في إتمام الصفقة في الحالات العادية وليست الاستثنائية (التصفية)؛

- المعرفة: أن يكون طرفي العملية على علم تام بالأصل أو الالتزام وبظروف العملية التبادلية؛

- الفعلية: عملية قياس القيمة العادلة تعتمد على وجود عملية تبادل حقيقية وليست وهمية؛

- **تاريخ القياس:** القيمة العادلة تتحدد في تاريخ عملية القياس؛
- **ظروف الصفقة:** يجب أن تتم عملية التبادل في الظروف العادية الطبيعية بعيدا عن الظروف الاستثنائية مثل التصفية أو الإفلاس؛
- **سوف مالي نشط:** حيث يكون قياس الأصول بالقيمة العادلة من خلال سوق مالي نشط، وفي حالة غياب السوق المالي النشط يمكن تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب مختلف.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على فرض استمرارية المؤسسة، فلا يعتبر المبلغ الذي ستحصل عليه المؤسسة أو ستدفعه في عملية إجبارية (تكون مضطرة للبيع كالتصفية) قيمة عادلة لذلك الأصل أو الالتزام، وعليه يمكننا تعريف القيمة العادلة على أنها سعر السوق (سعر الخروج) الذي قد ينتج عن معاملة بين الأطراف المعرفة والمستقلة والعقلانية اقتصاديا في ظل ظروف السوق المتكافئة.

2.2 قياس القيمة العادلة: إن قياس القيمة العادلة هو البحث عن السعر المقدر الذي يمكن أن تتم به أي صفقة، وللوصول إلى هذا السعر حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار (IFRS13) ثلاث مداخل لتحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم، وهي:

1.2.2 مدخل السوق: يشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على استخدم الأسعار وغيرها من المعلومات التي يتم الحصول عليها من المعاملات السوقية التي تتضمن أصول والتزامات مطابقة ومتشابهة. (Yaqoub, 2016, p. 140)

2.2.2 مدخل الدخل: يقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، اعتمادا على فرضية أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، فمن خلال هذا المدخل فإن القيمة العادلة تعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة، ويشتمل مدخل الدخل ثلاث أساليب (Abu Nassa & Hamidat, 2013, p. 832): أسلوب القيمة الحالية،

نماذج تسعير الخيارات، وطريقة فائض الأرباح السنوية (تستخدم لقياس بعض الأصول غير الملموسة).

3.2.2 مدخل التكلفة: يشير إلى تكلفة الاستبدال وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها أو الخدمة ذاتها، أي أن القيمة العادلة هي المبلغ المطلوب للحصول على أصل أو بناء أصل بديل مماثل المنفعة. يعتمد القياس المحاسبي للقيمة العادلة على مجموعة مدخلات تتمثل في المعلومات التي تستخدم لتسعير الأصول والالتزامات المختلفة في السوق، حيث تندرج هذه المدخلات ضمن ثلاث مستويات تتعلق بمدى توفر المعلومات المتعلقة بأصل أو التزام، حيث توجد ثلاث مستويات للتقييم وهي:

أ. المستوى الأول: يعتمد على المدخلات التي يمكن ملاحظتها في السوق النشطة، و تتمثل في الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات محل القياس والتي يتم الحصول عليها مباشرة دون تعديل في الأسواق النشطة.

ب. المستوى الثاني: يعكس مدخلات السوق التي يتم الحصول عليها من خلال الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة للأصول والالتزامات المشابهة، والتي يتم تعديلها وتسويتها لتتناسب الأصول والالتزامات المراد قياسها.

ج. المستوى الثالث: هذا المستوى يدل على عدم توفر أسعار معلنة للأصول والالتزامات المراد تقييمها، ولا يوجد أسعار معلنة لأصول والتزامات مشابهة يمكن الاعتماد عليها للتقييم، في هذه الحالة يتم الاعتماد على التقديرات والاجتهادات الشخصية لتقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المراد تقييمها.

3. علاقة محاسبة التضخم بالقيمة العادلة:

في ظل غياب السوق المالي النشط يمكن قياس القيمة العادلة باستخدام عدة أساليب هي (Tartar & Munser, 2016, p. 89) : تعديل التكلفة التاريخية بالأرقام القياسية، تكلفة الاستبدال (أو سعر الدخول) والتي تفترض أن القيمة العادلة تمثل المبلغ الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة من أجل استبدال أصل يمتلكه بأصل مماثل في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي، القيمة السوقية الجارية (أو صافي القيمة البيعية) ويطلق عليها كذلك سعر

الخروج والتي تفترض أن القيمة العادلة تتمثل في المبلغ الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة إذا قامت ببيع أصولها في الوقت الحاضر إذا اختارت المؤسسة التخلص منها في ظل ظروف عادية وليست تصفية، بالإضافة إلى أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

فقد جاءت القيمة العادلة كمبدأ للقياس لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية، حيث أنها عجزت عن التعبير عن المركز المالي للمؤسسة بصورة موثوقة (Maraj & Haddi, 2017, p. 93)، بالإضافة إلى أنها لا تأخذ تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد بعين الاعتبار، وتعددت مبررات التحول من التكلفة التاريخية كأساس للقياس إلى القيمة العادلة التي يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق محاسبة التضخم (من خلال مؤشرات الأرقام القياسية التي تنشر بصفة دائمة ومنتظمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات دون الاستعانة بالخبراء في عملية إعادة التقييم).

تستند محاسبة التضخم على مجموعة من الأساليب والطرق التي تهدف إلى عرض وتمثيل القوائم المالية بكل صادق أقرب للواقع، ومن بين أساليب أو نماذج محاسبة التضخم نجد القيمة العادلة، هذه الأخيرة تستخدم لعلاج أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية ومنه تظهر هذه الأخير بقيمة عادلة لها بتاريخ القياس.

فجد أن كل من محاسبة التضخم والقيمة العادلة لهما نفس الهدف، ألا وهو مواجهة القصور في التكلفة التاريخية ومحاولة إظهار القيم الحقيقية لعناصر القوائم المالية وبذلك إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة، مع إعطاء النتائج الفعلية لنشاط المؤسسة بشكل أكثر موضوعية ودقة مما يزيد من فعالية قائمة الدخل كأداة لتسيير المؤسسة واتخاذ القرار. (Belraqi, 2006, p. 355)

وتعتبر القيمة العادلة أحد أساليب محاسبة التضخم، كما يمكن الاعتماد على أساليب محاسبة التضخم الأخرى لقياس وتقدير القيمة العادلة (إذا لم يتوفر شروط تحديد القيمة العادلة المتمثلة في وجود سوق مالي نشط).

في ظل صعوبة تطبيق الأساليب البديلة (تكلفة الاستبدال، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة) لتقدير وقياس القيمة العادلة في هذه الدراسة بسبب

صعوبة توفير المعلومات اللازمة لتطبيق كل أسلوب، سنطبق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة الذي يستند أساسا على التكلفة التاريخية ولكن مع تعديلها بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك ، من خلاله يمكن من الحصول على قيم جارية (الحالية) لعناصر القوائم المالية بتاريخ القياس، وهو أحد أساليب المحاسبية المستخدمة في محاسبة التضخم، لذا يمكن استخدامه لأسلوب بديل لقياس وتقدير القيمة العادلة في هذه الدراسة.

4. دراسة حالة مؤسسة ENICAB-بسكرة:

1.4 تقديم مؤسسة ENICAB: مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة (ENICAB)

مؤسسة ذات أسهم SPA، تقع في المنطقة الصناعية غرب مدينة بسكرة تحتل مساحة قدرها 42 هكتار، أنشأت سنة 1986. كانت تابعة آنذاك للمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بالجزائر العاصمة، انفصلت عنها سنة 1998 لتصبح مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة، برأسمال قدره 1 000 000 010 دج.

2.4 معطيات الدراسة: الدراسة ستطبق على القوائم المالية لمؤسسة ENICAB

والخاصة بسنة 2019، والمعدة على أساس التكلفة التاريخية، كما سيتم الاعتماد على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لإجراء التعديلات المطلوبة والحصول على المؤشرات المالية لتقييم لأداء المالي؛ بعد ذلك استخدام أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة على أساس الأرقام القياسية، وذلك لأنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن تطبيقه على المؤسسة لأنها لا تتدرج ضمن بورصة الجزائر وفي هذه الحالة لا يمكن الوصول إلى القيم العادلة الحقيقية ولذلك سنعتمد على مؤشرات الأرقام القياسية لأنها الأسلوب الوحيد الذي يمكن تطبيقه في هذه الدراسة. الاعتماد على مؤشرات الأرقام القياسية المنشورة من طرف البنك المركزي، لسنة 2019 الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك خلال سنة 2019

الأشهر	مؤشر	الأشهر	مؤشر	الأشهر	مؤشر
جانفي	217.1	ماي	222	سبتمبر	221.9
فيفري	216.4	جوان	218.9	أكتوبر	222.3
مارس	217.2	جويلية	216.9	نوفمبر	221.1
أفريل	218.3	أوت	219.1	ديسمبر	219.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

3.4 تعديل قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 باستخدام**الأرقام القياسية للأسعار:**

تعدل عناصر الأصول بضرب العناصر غير النقدية في الرقم القياسي لسعر المستهلك لشهر ديسمبر 2019 ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتاريخ حيازة الاستثمار، والمخزونات باعتبارها عناصر غير نقدية جارية يتم ضرب قيمتها في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2019 وقسمة الناتج على متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2019.

أما رأس المال فيعدل بضرب قيمته في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر من سنة 2019 ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتاريخ تكوين رأس المال (ونظرا لعدم توفر الأرقام القياسية لسنة 1983 سيتم تعديل رأس المال على أساس سنة إعادة هيكلة المؤسسة سنة 2008)، ونتيجة الدورة فتعدل عن طريق قائمة الدخل، أما الاحتياطات والأرباح المحتجزة فيتم تحديد قيمتهما عن طريق حساب المتمم الحسابي لهما.

الجدول 2: تعديل ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الأصول)

الوحدة: دج

الأصول	القيمة التاريخية	الإهلاكات و خ ق	VNC	معامل التعديل	VNC المعدلة
الأصول غير الجارية:	14 020 859 386	4 597 756 596	9 442 102 790	-	11 670 399 816,98
التثبيات المعنوية	42 425 335	41 965 997	337 459	210,6/219,4	351 559,85
التثبيات العينية:					
الأراضي	8 389 000 680		8 389 000 680	إعادة التقييم	8 389 000 680
المباني	2 218 636 384	1 624 977 752	593 659 631	163,5/219,4	2 804 822 450,46
تثبيات عينية أخرى	3 183 013 084	2 930 814 845	252 199 238	163,5/219,4	291 610 948,68
التثبيات جاري انجازها	35 379 156		35 379 156	219,2/219,4	35 188 455,99
قروض وأصول م غ متداولة	6 831 886		6 831 886	219,4/219,4	6 831 886
أصول الضريبة المؤجلة	144 571 859		144 571 859	219,4/219,4	144 571 859
الأصول الجارية:	7 374 839 168	333 863 686	7 040 976 481		7 045 802 591,30
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	6 080 282 512	249 724 115	5 831 558 396	219,2/219,4	5 836 717 175,30
الزبائن	614 133 317	84 139 571	529 994 745	219,4/219,4	529 994 745
المدينون الآخرون	33 833 728		33 833 728	219,4/219,4	33 833 728
الضرائب وما يماثلها	345 809 728		345 809 728	219,4/219,4	345 809 728
خزينة الأصول	299 780 881		299 780 881	219,4/219,4	299 780 881
المجموع العام للأصول	21 394 699 555	4 931 619 283	16 463 079 272	-	18 716 202 408,28

بعد تعديل قائمة المركز المالي جانب الأصول نلاحظ ارتفاع في مجموع الأصول بنسبة 13,87% وهو ما يعادل قيمة 279 930 329,28 دج، وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول غير الجارية خاصة الأراضي التي أعيد تقييمها حيث تضاعفت قيمتها، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المباني بنسبة 472,49%، أيضا ارتفاع قيمة التثبيات العينة الأخرى والمخزونات، بينما باقي العناصر بقيت قيمتها ثابتة لأنها عناصر نقدية لا يعادل تعديلها.

الجدول 3: تعديل ميزانية مؤسسة ENICAB لسنة 2019 (جانب الخصوم) الوحدة: دج

الخصوم	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	القيمة المعدلة
رؤوس الأموال الخاصة	14 446 763 922		17 119 086 576,28
رأس المال الصادر	1 010 000 000	127,2/219,4	1 742 091 194,97
العلاوات والاحتياطات(1)	4 338 757 963	متمم حسابي	11 761 654 675,52
فارق إعادة التقييم	8 352 360 581	-	-
النتيجة الصافية	216 180 835	قائمة الدخل	(1 973 382 310,94)
رؤوس الأموال الخاصة	1 004 147 383	متمم حسابي	5 588 723 016,73
الخصوم غير الجارية:	232 446 680		232 446 680
المؤونات والمنتجات مفيدة سلفا	232 680 446	219,4/219,4	232 680 446
الخصوم الجارية:	1 308 952 061	-	1 364 152 669
الموردون والحسابات الملحقه	325 182 890	219,4/219,4	325 182 890
الضرائب	59 663 725	219,4/219,4	59 663 725
الديون الأخرى	122 105 446	219,4/219,4	122 105 446
خزينة الخصوم	800 000 000	219,4/219,4	800 000 000
المجموع العام للخصوم	16 079 272 463	-	18 716 202 408,28

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019.

بعد تعديل جانب الخصوم من قائمة المركز المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019، نلاحظ ارتفاع المجموع العام للخصوم بنسبة 13,87%، حيث نلاحظ ارتفاع رأس المال بعد التعديل بقيمة 732 091 194,97 دج، ونلاحظ أن نتيجة الدورة بعد التعديل قد أصبحت خسارة بقيمة (1 973 382 310,94 دج) بعدما كانت ربح وذلك بعد تحميل خسائر القوة الشرائية، في حين تم حذف فارق إعادة التقييم طبقا لما جاء في معيار المحاسبة الدولي 29.

4.4 تعديل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB لسنة 2019:

قبل تعديل قائمة الدخل، لابد من حساب مكاسب/أو خسائر القوة الشرائية وذلك باستخدام الأصول والخصوم النقدية التي لا تعدل بالأرقام القياسية، بحيث يتم حساب صافي المركز النقدي في أول الفترة (لسنة 2019) وهو صافي المركز النقدي لأخر الفترة لسنة 2018 والذي تم حسابه سابقا.

الجدول 4: مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2019 الوحدة: دج

البيان	المبالغ	معدل التعديل	المبلغ المعدل
صافي المركز النقدي أول الفترة	1 652 397 106,00	219,4/213,6	1 697 265 566,74
المبيعات	4 005 450 478,00	219,4/219,2	4 009 105 086,10
المنتجات العملية الأخرى	1 275 048,00	219,4/219,2	1 276 211,36
المنتجات المالية	4 492 029,00	219,4/219,2	4 496 127,57
المقبوضات النقدية	4 011 217 555,00		4 014 877 425,03
المشتريات	3 201 078 690,00	219,4/219,2	3 203 999 382,24
أعباء الخدمات	77 474 569,00	219,4/219,2	77 545 257,48
أعباء المستخدمين	383 331 164,00	219,4/219,2	383 680 918,71
الضرائب والرسوم	44 991 829,00	219,4/219,2	45 032 879,94
الأعباء العملية	12 511 954,00	219,4/219,2	12 523 370,02
الأعباء المالية	36 764 379,00	219,4/219,2	36 797 923,14
المدفوعات النقدية	3 756 152 585,00		3 759 579 731,52
صافي المركز النقدي آخر الفترة	-237 852 075,00		1 952 563 260,26
خسائر/ أرباح القوة الشرائية			2 190 415 335,26

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤسسة ENICAB في سنة 2019 قد حققت خسائر

القوة الشرائية بقيمة 335,26 415 190 2 دج، وذلك لأن صافي المركز النقدي لآخر الفترة والمحسوب بالاعتماد على قائمة المركز المالي لسنة 2019 أقل من المركز النقدي المعدل والذي حسب على أساس المركز النقدي لأول الفترة مضاف إليه جميع المقبوضات النقدية المعدلة مطروح منه جميع المدفوعات النقدية المعدلة. بافتراض أن الأعباء والمصاريف تتم بصورة منتظمة سيتم تعديل قائمة الدخل من خلال ضرب الأعباء والمنتجات في الرقم القياسي لسعر المستهلك الخاص بشهر ديسمبر لسنة 2019 وقسمة الحاصل على المتوسط السنوي للأرقام القياسية لنفس السنة، وفي الأخير سيتم تحميل خسائر القوة الشرائية لقائمة الدخل (النتيجة).

الجدول 5: تعديل قائمة الدخل لمؤسسة ENICAB لسنة 2019
الوحدة: دج

المبلغ المعدل	معامل التعديل	المبالغ	البيان
4 009 105 086,10	219,2/219,4	4 005 450 478,00	رقم الأعمال
208 842 656,17	219,2/219,4	208 652 280,00	تغيرات المخزونات
4 217 947 742,27		4 214 102 758,00	إنتاج السنة المالية
3 203 999 382,24	219,2/219,4	3 201 078 690,00	المشتريات المستهلكة
77 545 257,48	219,2/219,4	77 474 569,00	خدمات خ والاستهلاكات
3 281 544 639,71		3 278 553 259,00	استهلاك السنة المالية
936 403 102,56		935 549 499,00	القيمة المضافة للاستغلال
383 680 918,71	219,2/219,4	383 331 164,00	أعباء المستخدمين
45 032 879,94	219,2/219,4	44 991 829,00	الضرائب والرسوم
507 689 303,91		507 226 506,00	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
1 276 211,36	219,2/219,4	1 275 048,00	المنتجات العملية الأخرى
12 523 370,02	219,2/219,4	12 511 954,00	الأعباء العملية الأخرى
192 709 666,71	219,2/219,4	192 533 997,00	المخصصات للاهلاك والمؤونات
39 188 116,99	219,2/219,4	39 152 394,00	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
342 920 595,54		342 607 997,00	النتيجة العملية
4 496 127,57	219,2/219,4	4 492 029,00	المنتجات المالية

الأعباء المالية	36 764 379,00	219,2/219,4	36 797 923,14
النتيجة المالية	- 32 272 350,00		-32 301 795,57
النتيجة العادية قبل الضرائب	310 335 645,00		310 618 799,96
الضرائب الواجب دفعها	55 518 158,00	219,2/219,4	55 568 813,25
الضرائب المؤجلة	37 982 307,00	219,2/219,4	38 016 962,39
النتيجة الصافية للسنة المالية	216 835 180,00		217 033 024,32
خسائر القوة الشرائية			2 190 415 335,26
النتيجة بعد خسائر القوة الشرائية			-1 973 382 310,94

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة ENICAB بسنة 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في النتيجة الصافية للدورة بعد التعديل وتحميل خسائر القوة الشرائية لتصبح خسارة بعد أن كانت ربح، كما نلاحظ ارتفاع في جميع النتائج على سبيل المثال النتيجة العملياتية ارتفعت بقيمة 312598,54 دج، أيضا النتيجة العادية قبل الضرائب بقيمة 283 152,96 دج.

5.4 تحليل ميزانية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 قبل وبعد التعديل: فيما يلي سيتم إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 والتي سيتم من خلالها حساب المؤشرات المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي، وذلك قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة.

الجدول 6: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ENICAB لسنة 2019

الأصول	بالتكلفة التاريخية	بالقيمة العادلة
الأصول الثابتة	9 442 102 790	11 670 399 816,98
الأصول الجارية	7 040 976 481	7 045 802 591,30
للاستغلال	5 831 396 558	5 836 717 175,30
خارج الاستغلال	909 639 203	909 639 20
خزينة الأصول	299 780 881	299 780 881
المجموع	16 463 079 272	18 716 202 408,28

الخصوم	بالتكلفة التاريخية	بالقيمة العادلة
--------	--------------------	-----------------

17 408 140 456 ,28	15 155 126 210	الأموال الدائمة
17 175 693 776,28	14 922 446 763	الأموال الخاصة
232 680 446	232 680 446	ديون مالية
1 308 952 061	1 308 952 061	الخصوم الجارية
325 182 890	325 182 890	للاستغلال
182 770 171	182 770 171	خارج الاستغلال
800 000 000	800 000 000	خزينة الخصوم
18 716 202 408,28	16 463 079 272	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين 2 و3.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأصول الثابتة تشكل 57,24% من المجموع العام للأصول، في حين أن الأصول الجارية تشكل 42,76% من المجموع العام للأصول خلال سنة 2019، أما في جانب الخصوم فنلاحظ أن الأموال الدائمة تمثل 92,05% من المجموع العام للخصوم، أما الخصوم الجارية فتتمثل 7,95% من المجموع العام للخصوم. أما بعد التعديل، نلاحظ أن الأصول الثابتة بالقيمة المعدلة تشكل 62,35% من المجموع العام للأصول المعدلة، في حين أن الأصول الجارية بالقيمة المعدلة تشكل 37,65% من مجموع الأصول بعد التعديل، في جانب الخصوم، فنلاحظ أن الأموال الدائمة بعد تعديل الميزانية أصبحت تشكل 93,01% من مجموع الخصوم ، أما الخصوم الجارية المعدلة فهي تشكل 6,98% من مجموع الخصوم. سيتم حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي بالتكلفة التاريخية وبالقيمة العادلة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 7: مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENICAB لسنة 2019

البيان	بالتكلفة التاريخية	بالقيمة العادلة	
الأموال الدائمة	15 155 210 126,00	17 408 140 456,28	FR _{NET} من أعلى الميزانية
الأصول الثابتة	9 422 790 102,00	11 670 399 816,98	
FR _{NET}	5 732 420 024,00	5 737 740 639,30	
الأصول الجارية	7 040 481 976,00	7 045 802 591,30	FR _{NET}

من أسفل	الخصوم الجارية	1 308 061 952,00	1 308 061 952,00
الميزانية	FR _{Net}	5 732 420 024,00	5 737 740 639,30
رأس المال	الأموال الخاصة	14 922 763 446,00	17 175 693 776,28
الخاص	الأصول الثابتة	9 422 790 102,00	11 670 399 816,98
	ر م خ	5 499 973 344,00	5 505 293 959,30
رأس المال	مجموع الخصوم	16 463 272 079,00	18 716 202 408,28
الأجنبي	الأموال الخاصة	14 922 763 446,00	17 175 693 776,28
	ر م أ	1 540 508 633,00	1 540 508 632,00
رأس مال	الأصول الجارية	7 040 481 976,00	7 045 802 591,30
عامل إجمالي	ر م ع إ	7 040 481 976,00	7 045 802 591,30
	الأصول الجارية	7 040 481 976,00	7 045 802 591,30
	خزينة الأصول	299 881 780,00	299 881 780,00
احتياج	الأصول الجارية عدا النقدية	6 740 600 196,00	6 745 920 811,30
رأس	الخصوم الجارية	1 308 061 952,00	1 308 061 952,00
المال العامل	السلفات المصرفية	800 000 000,00	800 000 000,00
	خ ج عدا السلفات المصرفية	508 061 952,00	508 061 952,00
	إ ر م ع	6 232 538 244,00	6 237 858 859,30
الخزينة	رأس المال العامل الصافي	5 732 420 024,00	5 737 740 639,30
الصافية	احتياج رأس المال العامل	6 232 538 244,00	6 237 858 859,30
	TN	- 500 118 220,00	- 500 118 220,00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 4.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب، وهذا ما يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان وهي قادرة على تمويل استثماراتها، أما قيم مختلف أنواع رأس المال موجب، مع وجود فوارق في القيم المحسوبة على أساس القيمة العادلة وتلك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية، غير أن رأس المال الأجنبي لم تتغير قيمته بعد استخدام القيمة العادلة وذلك لأن العناصر المكونة له عناصر نقدية لا تتأثر بالتعديل، أما احتياج

رأس المال العامل نلاحظ أنه بقي موجبا بعد استخدام القيمة العادلة، وهذا يدل وجود احتياجات مرتبطة بالاستغلال.

أما الخزينة الصافية فهي سالبة في كلتا الحالتين، وهذا يدل وجود اختلال وعدم لتوازن مالي في المؤسسة، وهذا ما يفرض على المؤسسة اللجوء إلى الاقتراض أو رفع رأس المال العامل (من خلال التنازل عن بعض الأصول الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة).

1.5.4 تحليل مؤشرات السيولة واليسر المالي: تعبر مؤشرات السيولة عن قدرة

المؤسسة على تسديد ومواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها، أما مؤشرات اليسر المالي تهدف إلى تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل ويمكن تلخيص نسب السيولة في المؤشرات والنسب التالية:

الجدول 8: حساب مؤشرات السيولة لمؤسسة ENICAB لسنة 2019

المقياس	العلاقة	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	5,37	5,37
السيولة السريعة	(الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	0,92	0,92
السيولة الجاهزة	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0,23	0,23
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع الأصول	0,09	0,08
هيكلية الديون	الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول	0,01	0,01

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم 4.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في كلتا الحالتين نسب السيولة هي ذاتها وذلك بسبب أن العناصر التي حسبت على أساسها المؤشرات هي عناصر نقدية لا تعدل، وعليه يمكننا القول أن المؤسسة لديها من السيولة ما يكفيها لتغطية التزاماتها مع وجود فائض، ومن خلال مؤشرات اليسر المالي يمكن لقول أن المؤسسة محل الدراسة في وضعية جيدة ولا تواجه أي صعوبة في الوفاء بديونها وهي قادرة على تسديد ديونها طويلة الأجل.

5. خاتمة:

إن مبدأ التكلفة التاريخية يعد أفضل مبدأ للاعتراف الأولي بالأحداث الاقتصادية، إلا أنه مع التغيرات الاقتصادية والمحاسبية ظهرت أوجه قصور وانتقادات عدة لهذا المبدأ، خاصة عند ظهور مبدأ تغليب الشكل الاقتصادي على الشكل القانوني، فبات البحث عن أسلوب أو مبدأ جديد للقياس والإفصاح يكون أكثر دقة للتعبير وعرض محتوى القوائم المالية بشكل محين يعبر عن الواقع الاقتصادي وكذا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ولهذا ظهرت عدة طرق وأساليب للقياس المحاسبي التي حاولت تغطية تلك النقائص التي واجهت التكلفة التاريخية، ويعد مبدأ القيمة العادلة أحد بدائل القياس المقبولة، والتي يمكن الحصول عليها بسهولة في ظل تواجد سوق مالي نشط، أما في حالة عدم وجود السوق المالية النشطة توجد عدة أساليب وطرق للحصول على القيمة العادلة، وفي ظل ظروف البيئة المحاسبية والاقتصادية الجزائرية يمكن اعتبار أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأسعار القياسية هو أفضل أسلوب يتيح الحصول على القيم العادلة ف غياب السوق المالي النشط.

1.5 النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في تقديرات القيمة العادلة تدل على الأحداث الاقتصادية التي منها تجد المؤسسات والمستثمرين أيضا سببا مقنعا للإفصاح الإضافي؛
- يمكن تطبيق القيمة العادلة من خلال أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية، وذلك في ظل غياب سوق مالي نشط، وهو ما يعبر عن المستوى الثالث من القيمة العادلة؛
- تعتمد أغلب المؤسسات الجزائرية على أسلوب التكلفة التاريخية في القياس والإفصاح المحاسبي، ولا تستخدم أساليب أخرى وذلك يعتبر ضرورة حتمية بسبب تضارب النظام المحاسبي والنظام الجبائي؛
- يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأسعار القياسية هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن تطبيقه للوصول إلى القيمة العادلة في البيئة الجزائرية؛

– كل المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي في الدراسة قد تأثرت بتطبيق القيمة العادلة خاصة تلك التي يتم حسابها اعتمادا على البنود غير النقدية.

2.5 التوصيات:

وكتوصيات للدراسة لابد أولا من ضرورة التكييف بين نصوص القانون الجبائي الجزائري والنظام المالي المحاسبي، لتفادي التعارض بينهما فيما يخص أسلوب الاعتراف والقياس في القوائم المالية، أيضا زيادة الوعي لدى المؤسسات بأهمية الأسواق المالية (البورصة) وتحفيزها للانضمام لها من خلال الندوات والملتقيات، وكذا محاولة وضع أساليب نماذج للقياس القيمة العادلة في ظل غياب سوق مالي نشط، وتوفير كل المعلومات الثانوية التي تساعد في عملية القياس.

6. قائمة المراجع والمصادر:

1. Abu Nassa, M., & Hamidat, J. (2013). *International Accounting and Financial Reporting Standards - Theoretical and Scientific Aspects* , . (0. edition, Éd.) Amman, Jordan: Wael Publishing House.
2. Belraqi, T. (2006). Study of the Impact of Inflation on the Traditional Theory of Accounting with a Proposed Model to Exclude the Impact of Inflation on Financial Statements. *PhD thesis* . Setif, Algeria: Farhat Abbas University.
3. Fallouh, S., & Hassen, I. H. (2011). Fair Value Accounting of insurance companies. *Tishreen Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Serie* , 33 (01), 127-142.
4. IASB , (2008). *International Financial Reporting Standards–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement ."* London, United Kingdom.
5. Maraj, H., & Haddi, A. (2017). *Introduction to Fair Value Accounting*. Amman, Jordan: Kunooz Al-Ma'rifa for Publishing and Distribution House.
6. Official Journal, R. o. (2009, March 25). determining the rules of evaluation and accounting, the content and purpose of the financial statements, as well as the Code of Accounts and the rules of their operation. *Resolution dated 23 Rajab 1429 corresponding to May 26, 2008* , p. 87.

7. Sebti, I. (2016). The impact of applying fair value on measurement and accounting disclosure in the group - a comparative study between a group of countries. M'sila, Algeria: Mohamed Boudiaf University.
8. Tartar, A., & Munser, A.-A. (2016). the extent to which fair value accounting can be applied in light of the business environment affected by financial crises, s,, Algeria, Issue. *Journal of Research in Financial and Accounting Science* (02), 87-116.
9. Yaqoub, I. (2016). The impact of using fair value as a basis for measurement, disclosure and review on achieving the quality of accounting information - an applied and field study on a sample of companies listed on the Khartoum Stock Ex-change. *PhD thesis* . Sudan: Sudan University of Science and Technology.